في مقابلة مع رئيس أول جمعية شبابية تعنى بتوفير المعلومات

جلال: نعتزم تنفيذ خطة للتدريب على الديمقراطية وتعزيز الانتماء الوطني

■ المنامة - أحمد الصفار

□ أفصح رئيس جمعية حوار سيدعدنان جلال عن أن مجلس إدارة الجمعية وضع خطة عمل للأشهر الثلاثة المقبلة، لتسليط الضوء على التدريب على الشئون الديمقراطية وتعزيز الانتماء الوطني، وإعلاء ثقافة الاهتمام بالبيئة، والاهتمام بالمواهب المدفونة.

وأكد جلال أن جمعيته التي صدر قرار بالترخيص لها في شهر فبراير / شباط الماضي، ليست جمعية شبابية بالمعنى التام، ولكن سينصرف اهتمامها الأكبر على العمل في دوائر أشمل وأوسع من دائرة الشباب، مشيراً إلى أنها تنتمي إلى مدرسة توفير المعلومة لسد فراغ غياب المعلومات.

وفي مقابلة أجرتها معه «الوسط» للحديث عن أبرز أهداف الجمعية وخططها وبرامجها للفترة المقبلة، بين جلال أن «حوار» مهتمة بجمع وإجراء ونشر معلومات وأبحاث ودراسات واستطلاعات رأي واستبيانات وإحصاءات خاصة بالشباب، وتعزيز ثقافة الحوار والاختلاف الإيجابي بين الأطراف المتباينة في آرائها ومواقفها المتعلقة بالأمور الاجتماعية.

وفيما يلي نص الحوار الذي دار مع رئيس جمعية حوار:

□ متى تم إشهار الجمعية؟

– الجمعية حديثة الإشهار، وصدر قرار ترخيصها في فبراير / شباط 2009، وعلى الرغم من العمر القصير للجمعية، إلا أنها تخطو خطواتها بثقة ونجاح، وذلك بفضل الكوادر المتخصصة التي تدير العمل بالجمعية فيها.

وتضم الجمعية نخبة من الطاقات البحرينية الواعدة، إلى جانب متطوعين شباب متحمسين يرسمون واقعاً مضيئاً مرتقباً للجمعية.

□ ما هي أبرز أهدافها؟

– للجمعية أهداف كثيرة، ولكن يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي: جمع وإجراء ونشر معلومات وأبحاث ودراسات واستطلاعات رأي واستبانات وإحصاءات خاصة بالوضع البحريني، وتكوين قاعدة معلومات خاصة بالشباب والوضع والواقع الشبابي، وتعزيز ثقافة الحوار والاختلاف الإيجابي بين الأطراف المتباينة في آرائها ومواقفها فيما يتعلق بالأمور الاجتماعية، ودعم المشروعات التي تعزز من الوحدة الوطنية وتحقيق المواطنة الصالحة، وتوعية المواطنين من الجنسين بالموضوعات ذات العلاقة بالديمقراطية، بالإضافة إلى دعم الباحثين والمشروعات البحثية.

إحدى لجان الجمعية خلال اجتماعها

سد فراغ غياب المعلومات

□ ما الذي يميز «حوار» عن الجمعيات الشبابية الأخرى الموجودة في الساحة المحلية؟

– جمعية حوار ليست جمعية شبابية بالمعنى التام، هي جمعية وقودها وكادرها الشباب وستهتم بالشئون الشبابية، ولكن سينصرف اهتمامها الأكبر على العمل في دوائر أشمل وأوسع من دائرة الشباب، لأن عدم إدماج الشباب في المجتمع وشئونه سيتسبب في عزلة لهم، وهو أمر خاطئ وسلبي ولانؤمن به.

تنتمي جمعية حوار إلى مدرسة توفير المعلومة، وخصوصاً أنها ولدت لسد فراغ غياب المعلومات، وستشكل قيمة مضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، وحظيت بترحيب وقبول كبير من قبل مؤسسات رسمية وأهلية وبرلمانيين من بعد إشهارها، وتلقينا اتصالات مهنئة بذلك.

نحن متفائلون بـ«حوار» وكثيرون آخرون يشاطروننا هذا الشعور الجميل، إذ لا توجد جمعية أهلية معنية بتوفير المعلومة أو التدريب بالشئون الديمقراطية والاهتمام بجيل هذه المرحلة.

والدليل على ذلك أنك لو سألت عن نسبة أمر معين فلن تجد جواباً يرتكز على إحصاء علمي، وإنما بُني على اجتهاد أو توقع أو تخمين، لذلك نتوجه إلى تقديم «طبق المعلومة» لمن يريد أن يأكله، وسنمد يدنا للتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات الرسمية والأهلية والخاصة والبرلمانية من أجل خدمة البحرين، ونأمل أن نوفق في ترجمة أهداف الجمعية على أرض الواقع.

□ ما هي مصادر التمويل التي ستعتمد عليها في إدارة شئونها؟

– كأيّ جمعية أهلية أخرى فإن «حوار» تعتمد على حصيلة اشتراكات وتبرعات الأعضاء والهبات التي تحصل عليها من شخصيات وجهات رسمية وخاصة ترى في المشروعات التي تقدّمها الجمعية إضافة نوعية وتسهم في الارتقاء بالبحرين وتنمية المجتمع.

وسيبحث مجلس الإدارة في اجتماعه المقبل تصورات بشأن المشروعات التي ستتقدم بها «حوار» للحصول على منحة مالية من وزارة التنمية الاجتماعية، وذلك ضمن مشروع المنح المالية التي تقدّم لتمويل مشروعات الجمعيات.

خطة عمل مستقبلية

□ ما هي خطط الجمعية في المرحلة المقبلة؟

– وضع مجلس إدارة جمعية حوار خطة عمل للأشهر الثلاثة المقبلة، ترتكز على ترجمة أهداف الجمعية، وتجرى حالياً اتصالات مع جهات رسمية وأهلية وخاصة للترتيب لتنظيم عدد من الفعاليات، وسيتم الإعلان عنها قريباً بعد استكمال التجهيزات اللازمة مع هذه الجهات.

ويمكنني الإفصاح عن أبرز ملامح هذه الخطة بأنها تسلط الضوء على التدريب بالشئون الديمقراطية وتعزز من الانتماء الوطني، وتعلي من ثقافة الاهتمام بالبيئة وتهتم بتنمية المواهب المدفونة.

ومنذ إشهار الجمعية قدّمت بعض الجهات التدريبية الخاصة عدداً من التصورات لتنفيذ مشروعات مشتركة مثل القيام باستطلاع للرأي أو استبيان عن موضوعات معينة، ومجلس الإدارة يدرس أطر التعاون والتنسيق مع هذه الجهات، وذلك تفعيلاً لدور «حوار» في توفير المعلومة.

وإضافة إلى ذلك فإن الجمعية تعقد اجتماعات دورية لأعضائها ولجانها وفرق العمل المتخصصة، وطوال فترة انتظار قرار الترخيص نظمت الجمعية لمؤسسيها وأعضائها ومناصريها اجتماعات تشاورية في مواضيع متعددة.

كما تعتزم الجمعية في المرحلة المقبلة تنظيم

سيد عدنان جلال

المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية، وإجراء مسوحات الرأي والاستقصاء في القضايا الاجتماعية، ونشر الدراسات.

ونتطلع إلى تعزيز التعاون مع المراكز والمؤسسات الخليجية والعربية والعالمية لخدمة أهداف الجمعية، وعقد لقاءات دورية مع المسئولين بالحكومة والسلطة التشريعية لعرض نتائج الدراسات والبحوث التي تقوم بها الجمعية، وإقامة معارض فنية.

تفاعل مع القضايا المحلية

□ ما هي أبرز تحركات الجمعية في الفترة الأخيرة؟

– تحركت الجمعية على أكثر من صعيد وملف، شرع الفريق القانوني بالجمعية في إعداد رؤية الجمعية بشأن موضوع مكافحة العنف ضد المرأة، وأطلقت الجمعية اقتراحاً بقانون بشأن مكافحة العنف ضد المرأة تزامناً مع يوم المرأة العالمي في 8 مارس / آذار، وجرى التواصل مع مجلس النواب بهذا الشأن، وتبنت إحدى الكتل هذا الموضوع.

وتبحث لجنة الشئون القانونية والتشريعية بمجلس النواب مشروعاً بقانون لحماية الأسرة من العنف حالياً، ونأمل من أعضاء اللجنة والمجلس تبني مرئياتنا بشأن هذا الموضوع، وسنتابع هذا الملف في مختلف قنواته التشريعية، لأننا مؤمنون بضرورة تقنين موضوع العنف ضد المرأة، وأهمية وضع عقوبات مشددة على المتورطين بممارسة العنف ضد المرأة.

واستشهدت «حوار» بما ورد في دراسة رسمية حدّدت أن 35 في المئة من أفراد العينة يرون أن الزوجات مسئولات عن ممارسة العنف ضدهن، وذلك لاتسامهن بالعناد وعدم الطاعة، و29 في المئة يُحمِّلون المرأة المسئولية أحياناً، بسبب ما تثيره من شكوك عند الرجل.

مثل هذه الإحصائيات التي تحمل دلالات صعبة ومؤثرة في بناء المجتمع تبرز لنا عمق مشكلة العنف الأسري، الذي تحظى المرأة بنصيب كبير منه.

وخلال الأيام الماضية نشرت تصريحات لوزير العدل والشئون الإسلامية الشيخ خالد آل خليفة أن عدد القضايا الجديدة وغير المحسومة بالمحاكم الشرعية بلغت 32 ألف قضية، وهو رقم كبير جداً مقارنة بعدد سكان البحرين، ويمكننا التكهن بأن نسبة من هذه القضايا تتعلق بأوضاع المرأة وأبنائها، وسنسعى في الجمعية لتوفير هذه الأرقام، لتكون المعلومة على طاولة الباحثين والمهتمين والمعنيين، لتقدير جسامة خطورة تزايد عدد القضايا الشرعية، وانعكاس ذلك على بناء الأسرة من الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

وأقرّ مجلس إدارة الجمعية تشكيل فريق قانوني يتولى تقديم المشورة القانونية والدستورية لإدارتها والجهات الراغبة في ذلك، وطموحنا أن يتطور وينضج أداء الفريق مستقبلاً ليكون محطة مهمة في مسيرة التطور القانوني والدستوري في البحرين التي أبصرت النور على يد مؤسسة أهلية من المجتمع المدني.

سيتولى الفريق القانوني بحث ودراسة مختلف الموضوعات القانونية التي يحيلها مجلس الإدارة له لوضعها في إطار قانوني سليم، وسيُقدِّم الفريق الاستشارات القانونية والدستورية للجمعية، وسيعد مسودات لتشريعات ولوائح ومختلف الأمور القانونية التي يُكلفه به مجلس الإدارة ضمن اختصاصات الجمعية.

وأرى أن تشكيل جمعية حوار لفريق قانوني يأتي في إطار خطة شاملة لمجلس الإدارة لبناء أجهزة الجمعية للمساهمة في تنمية المجتمع وتوعيته بالشئون الديمقراطية.

وفي الأيام الماضية دفعت الجمعية باتجاه رفض إغلاق كلية التربية بجامعة البحرين، وذلك رداً على الأنباء التي نشرت حول هذا الموضوع، وتحركها ينطلق من كون كلية التربية تعتبر عضيداً مهماً لأهداف واختصاصات الجمعية وخصوصاً في مجال إنتاج المعرفة، ورفد المجتمع بالأبحاث والدراسات العلمية التربوية الرصينة، التي تشخص مشكلات المجتمع وتسهم في علاجه.

وقرّرت الجمعية مخاطبة رئيس الجامعة إبراهيم جناحي، وتتضمن رسالتها مرئيات جمعية حوار، بشأن عدم وجاهة القرار المرتقب لإلغاء كلية التربية، التي وصفها بأنها «دُرّة التاج الجامعي».

كما أجرت «حوار» اتصالات مع رئيس لجنة الخدمات بمجلس النواب علي أحمد، للتشاور بخصوص الاقتراح برغبة النيابي لوقف إلغاء كلية التربية، إذ لا توجد جامعة عريقة تلغي كلية التربية، التي تعتبر من أهم وأبرز الكليات.

ونعتبر أن جامعة البحرين شهدت استفتاءً لتجديد الثقة بكلية التربية قبل أسابيع، من خلال الحضور الحاشد للطلبة في المؤتمر، الذي نظمته جمعية كلية التربية أخيراً، وتفضل برعايته نجل جلالة الملك رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، وهو ما يعني أن الطلبة صوّتوا بشكل غير مباشر على بقاء الكلية والوقوف ضد قرار إلغائها.

□ كيف ستستفيد الجمعية من علاقات كوادرها مع المنظمات العربية والأجنبية؟

– من المعروف أن لقيادة الجمعية علاقات واسعة مع مسئولين وجهات ومنظمات محلية وعربية وأجنبية، ومثل هذه العلاقات ستستثمر على نحو كبير لصالح ترجمة أهداف الجمعية.

البحرين بيئة خصبة لعمل المجتمع المدني، وأبلغتنا منظمات صديقة في رغبتها تنظيم فعاليات وفتح فروع لها في المنامة، ونحن نتواصل حالياً معها بشأن هذا الموضوع لترتيب هذه الأمور، وذلك بعد التنسيق مع الجهات الرسمية المختصة.

كما تحظى قيادة الجمعية بمكانة وثقل وسط العاملين في مؤسسات المجتمع المدني بالدول العربية وبعض الدول الأجنبية، ومثل هذه العلاقات سيكون لها انعكاس إيجابي على مسار عمل الجمعية في البحرين، سواء باستضافة الخبراء لعقد فعاليات في المنامة أو بمشاركة كوادر الجمعية في فعاليات خارج البحرين لزيادة مهاراتهم في العمل.

أكد التزام الوزارة بمبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص

الكعبي: 728 تم توظيفهم في «البلديات» من 2004 إلى 2008

■ الوسط - المحرر البرلماني

□ قال وزير شئون البلديات والزراعة جمعة الكعبي –رداً على السؤال المقدم من النائب حسن سالم الدوسري بشأن عدد الذين تم توظيفهم في وزارة شئون البلديات والزراعة من 2004 وحتى نوفمبر / تشرين الثاني –2008 إن عدد من تم توظيفهم في الوزارات والبلديات والمجالس البلدية الخمس بلغ 728 بحرينياً وغير بحريني.

وتساءل الدوسري عن عدد من تم توظيفهم من البحرينيين والأجانب في الوزارة، مقسمين وفقاً لـ (ديوان الوزارة – بلدية العاصمة – المجلس البلدي لبلدية العاصمة – بلدية المحرق – المجلس البلدي لبلدية المحرق – بلدية المنطقة الشمالية – المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية – بلدية المنطقة الوسطى – المجلس البلدي لبلدية المنطقة الوسطى بلدية المنطقة الجنوبية – المجلس البلدي لبلدية المنطقة الجنوبية).

وبخصوص سؤال الدوسري عن عملية التوظيف، أفاد الكعبي بأن الوزارة وفي إطار حرصها على تحقيق أعلى معدلات الشفافية وتكافؤ الفرص واختيار العناصر الأفضل قامت بتشكيل لجان للتوظيف تقوم بوضع إجراءات التوظيف بدءاً من نشر الإعلانات في الصحف وحصر قوائم المتقدمين ومراجعة تطابقها مع اشتراطات الوظيفة وإجراء الامتحانات التحريرية والمقابلات الشخصية ووضع معايير التمايز والمفاضلة واختيار العناصر الأكفأ في ظل هذه المعايير.

	2004		2005		2006		2007		2008	
	البحرينيون	غير البحرينيين	البحرينيون	غير البحرينيين	البحرينيون	غير البحرينيين	البحرينيون	غير البحرينيين	البحرينيون	غير البحرينيين
ديوان الوزارة	37	8	47	1	85	5	31	5	35	7
بلدية المنامة (المجلس البلدي / الجهاز التنفيذي)	50	–	13	–	15	–	10	–	50	–
بلدية المحرق (المجلس البلدي / الجهاز التنفيذي)	21	–	13	–	21	–	6	–	75	–
بلدية المنطقة الشمالية (المجلس البلدي / الجهاز التنفيذي)	11	–	9	–	12	–	15	–	27	–
بلدية المنطقة الوسطى (المجلس البلدي / الجهاز التنفيذي)	13	–	9	–	11	–	7	–	23	–
بلدية المنطقة الجنوبية (المجلس البلدي / الجهاز التنفيذي)	6	1	3	1	3	–	11	–	31	–